"المالية والمركزي": ندرس أثر خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي على مصر

الـــخـبـر

صحيفة المصري اليوم

قال عمرو الجارحي، وزير المالية، إن الحكومة بصدد دراسة الآثار الاقتصادية والمالية والضريبية والجمركية، لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي على مصر، مضيفا فى تصريحات خاصة: «الموضوع مختلف شوية، ولم ندرسه بعد بشكل مفصل».

أوضح «الجارحي» أن الدراسة ستتضمن رصد العلاقات التجارية بين مصر ودول الاتحاد الأوروبي، من جانب، وحجم التبادل التجاري والصادرات مع إنجلترا من جانب آخر، مشيراً إلى أن هناك تأثيرات لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، على بريطانيا وأوروبا فيما يخص التبادل التجاري، والعملة، لاسيما أن سعر الجنيه الإسترليني انخفض أمام الدولار عالمياً فور إعلان نتيجة الاستفتاء.

وذكر عمرو المنير، نائب وزير المالية للسياسات الضريبية، أن قرار خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي يحتاج لدراسة وتقييم شامل من الجانب المصري، لاسيما أنه يتضمن إيجابيات وسلبيات، ويجب معرفة آثاره خاصة على اتفاقيات التجارة الحرة بين مصر والاتحاد الأوروبي، وكذا التهرب والتخطيط الضريبي الدولي.

أضاف «المنير»، فى تصريحات خاصة، أن الاقتصاد البريطاني من أقوى الاقتصادات العالمية، وبالتالى فإن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي ستكون له آثار على الاستثمارات المشتركة والمنح والقروض والمساعدات، ليس فقط على مصر ولكن أيضاً على الدول النامية.

فيما قال مسؤول مصرفي رفيع المستوى إن البنك المركزي المصري بدأ دراسة آثار خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي على الاقتصاد المصري وميزان المدفوعات وسوق الصرف والعملات.

أضاف المسؤول، الذي طلب عدم ذكر اسمه، أن قطاعات بالمركزي أبرزها الأسواق والعلاقات الخارجية، بدأت قبل إعلان نتيجة الاستفتاء على خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبى، دراسة التوقعات والاحتمالات المختلفة والآثار المترتبة لمعرفة كيفية التعامل معها والتنبؤ بها.

وأشار إلى تذبذب سعر الجنيه الإسترليني عالمياً فور صدور نتيجة الاستفتاء، مؤكداً أن معاودة الدولار الارتفاع بقوة فى السوق السوداء محلياً لا يرتبط بقرار البريطانيين المؤيد لخروج بلادهم من الاتحاد الأوروبي، لكنه يرتبط بالعرض والطلب وما سماه بعض الشائعات التي أدت إلى ارتفاع سعر العملة الأمريكية، فضلاً عن المضاربات، مشيراً فى هذا الصدد إلى انخفاض الدولار بالسوق السوداء، خلال أول شهر رمضان، إلى نحو ١٠,٨٠ جنيه.

وأكد المسؤول استمرار البنك المركزي فى ضخ وتنظيم العطاءات الدولارية والدورية لتلبية الاحتياجات، لاسيما العالقة بالبنوك من المستوردين ورجال الأعمال لاستيراد السلع من الخارج، وسط تأكيدات بتلبية الأولوية للسلع الاستراتيجية، مضيفاً: «ليس هناك ما يدعو حالياً لطرح عطاء استثنائي»، حسب قوله.

الـــرأى

* خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي يضعنا أمام مجموعة من التحديات، التي يجب النظر فيها ودراستها بشكل مدقق وسريع واتخاذ إجراءات مناسبة وبدائل لتجنب التداعيات السلبية لخروج بريطانيا من منطقة اليورو.

* العلاقات التجارية مع منطقة اليورو وبريطانيا ستتأثر بعد تراجعات سعر اليورو والإسترليني لأن انخفاض أسعار تلك العملات قد يخلق تراجعا مماثلا في فرص التصدير المصرية لتلك الأسواق نتيجة انخفاض أسعارها أمام الدولار، وبالتبعية أمام الجنيه وهو ما يتسبب بشكل واضح في ارتفاع فرص نمو الواردات الأوروبية والإنجليزية لمصر.

* بعد خروج بريطانيا من المتوقع أن تكون هناك حركة ركود في التجارة العالمية، ومعناه انخفاض في الإيرادات من التبادل التجاري سواء الصادرات أو حركة الملاحة، وبالتالي لابد من دراسة تلك التحركات والتوقعات حاليا والعمل على إيجاد بدائل.

* استثمارات الخليج هي أكبر مصدر للاستثمار في مصر فيما تأتي بريطانيا في المركز الثاني، ونلحظ حاليا تخارج خليجي من بريطانيا، لذا ينبغي أن تكون لدى مصر خطة لجذب جزء من تلك الاستثمارات، وهو ما يتطلب وجود حوافز لمناخ الأعمال.

* التأثيرات السريعة لتخارج بريطانيا ستتركز في أسواق المال، وأسعار العملات نتيجة التقلبات العالمية، فيما ستأتي تداعيات الخروج على الجزء المتعلق بالتجارة والاستثمار على مستوى متوسط وطويل الأجل.

* الحكومة المصرية مطالبة بسرعة التحرك لعمل اتفاقيات تجارة ثنائية مع بريطانيا للوقوف على شروط أفضل في الوقت الحالي، نظرا لأنه سيكون هناك منافسة خلال الفترة المقبلة على عقد اتفاقات للتجارة والاستثمار بين بلدان كثيرة وبريطانيا خلال الفترة المقبلة.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع لأعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز، ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية، كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة، وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات بناء علي وجهة نظر المركز والتي اعتمدت على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة في وقت إعدادها، كما أن هذه البيانات لا يعتد بها كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة، ونؤكد أن أي أخطاء قد تكون وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.